الفصل الثالث

وقـائـع زلـزال سيـاسي!

لا يمكن فهم أسباب وملابسات الفوز الكبير الذي حققه حزب العدالة والتنمية في انتخابات الثالث من نوفمبر عام ٢٠٠٢ وحصوله على ٣٦٣ مقعداً من مقاعد البرلمان الـ ٥٥٠، أي بما يقل عن الثلثين بـ ٤ مقاعد فقط، مقابل ١٧٨ مقعداً لحزب الشعب الجمهوري، الحزب المعارض الوحيد في البرلمان، و ٩ مقاعد للمستقلين، دون التطرق إلى ظاهرتين مهمتين هما: الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ضربت البلاد اعتباراً من فبراير عام ٢٠٠١، والأزمة السياسية التي بدأت في يوليو عام ٢٠٠٢، وانتهت بالانتخابات المبكرة في ٣ نوفمبر.

فنتيجة سياسات خاطئة للحكومات التركية المتعاقبة، بدت الأزمة تتفجر فجأة في فبراير عام ٢٠٠١ بعد انخفاض حاد فى سعر الليرة التركية أمام الدولار، حيث فقدت حوالي نصف قيمتها، واستدعى الأمر تعيين كمال درويش نائب رئيس البنك الدولي السابق وزيراً للاقتصاد في مهمة إنقاذ ارتبطت بتطبيق برنامج صارم للإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات، بدأت في فبراير ٢٠٠١، وشمل البرنامج منح تركيا قروضا قيمتها ١٦ مليار دولار فى صورة أقساط خلال تلك الفترة الزمنية. ومن مظاهر الأزمة التي وصلت أسوأ درجاتها بنهاية عام ٢٠٠١، رغم برنامج الصندوق، الارتفاع الهائل في حجم العجز في الميزانية إلى ٢٢,٩٣ مليار دولار بالقياس بـ ٢,٤٣ مليار دولار فقط عام ٢٠٠٠. شهد عام ٢٠٠٢ تحسنًا محدودًا في الأداء الاقتصادي لتركيا، إلا أنه وقت إجراء الانتخابات وصل حجم الديون إلى ٢٠٣ مليارات دولار، منها ١٢٢ مليار دولار ديونًا خارجية و ٨١ ملياراً

ديونًا داخلية، فى حين بلغ معدل النمو الاقتصادى ٥ , ٤٪، فيما وصف بأنه أسوأ كساد تشهده تركيا في تاريخها المعاصر. كما وصلت نسبة البطالة وفقًا للأرقام غير الرسمية إلى ١٠٪ حين أخذت الحكومة في تقليص أعداد العاملين في الدولة تطبيقا لبرنامج الصندوق، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم إلى ٣٥٪.

وقد ظهر بُعْد آخر للأزمة تمثل في بروز درويش كشخصية مهيمنة في الساحة السياسية نظرًا لدعم الولايات المتحدة له وارتباطه بها، فضلاً عن ارتباط برنامج الصندوق بالدعم الأمريكي أيضًا، وبدت فكرة ضرورة الرضوخ لمطالب الصندوق واتباع تعليماته بديهية، ليس فقط بالنسبة للحكومة، بل لعدد كبير من أحزاب المعارضة؛ لأن أحدًا لم يملك بديلاً منطقيًا وفاعلاً لإخراج البلاد من أزمتها، رغم الانتقادات التي وجهت لبرنامج الصندوق وسياساته التي كرست في جوهرها تبعية البلاد بدرجة ما للولايات المتحدة، وزيادة النفوذ الأمريكي فيها.

وقد تمثلت مظاهرها فيما يلي:

١ ـ رفض رئيس الوزراء بولنت أجاويد الاستقالة، رغم تدهور صحته وغيابه عن عمله الرسمي.

٢ ـ قيام نائب رئيس الوزراء حسام الدين أوزكان ووزير الخارجية إسماعيل جيم ـ وهما قياديان فى حزب اليسار الديمقراطي ـ بما يشبه الانقلاب على أجاويد، انتهى بفقدان الحزب الذي ينتمون إليه حوالي نصف مقاعده في البرلمان، وتشكيل حزب جديد بمباركة وتخطيط وزير الاقتصاد كمال درويش غير المنتمي حزبيا، تحت اسم حزب «تركيا الجديدة» حيث ترأسه جيم.

٣ ـ دخول البلاد في حالة استقطاب سياسي حاد وصراع بين الأحزاب الثلاثة المشاركة في الائتلاف الحاكم ذات التوجهات المتباينة، وهي اليسار الديمقراطي، والوطن الأم، والحركة القومية.

٤ ـ أسفرت هذه الأوضاع المضطربة عن فقدان الحكومة للأغلبية البرلمانية، ومن ثم لم يصبح هناك مفر من إجراء انتخابات عامة مبكرة، وأقر البرلمان ذلك في ٣٠ يوليو بأغلبية ٤٤٩ صوتًا ضد ٦٢ صوتًا للنواب الذين يمثلون حزب اليسار الديمقراطي: وكان

قرار البرلمان هو الحبل الذي شنقت به أحزاب الائتلاف الحاكم نفسها، حيث تبين خطأ حساباتها فيما بعد، وحتى حزب المعارضة الرئيسى في البرلمان ـ «الطريق القويم» بزعامة تانسو تشيللر ـ بالغ فى تقديره لشعبيته، وكان أبرز ما يميز الأحزاب الأربعة أن قياداتها بدت وجوها مستهلكة، وملطخة بالفضائح، وسوء الأداء السياسي.

لقد شارك في الانتخابات مرشحو ثمانية عشر حزبًا، وبلغ عدد الناخبين المسجلين: ٤١ مليونًا و٢٣١ ألفًا و ٩٦٧ ناخبًا. بلغت نسبة التصويت فيها: ٧٩٪ من المسجلين (مقابل ٨٥٪ في الانتخابات السابقة التي جرت عام ١٩٩٩). وقد بدت النتائج النهائية (نسبة مئوية من الأصوات الصحيحة) على النحو التالي:

١ ـ حزب العدالة والتنمية: ٢٩, ٣٤٪.

٢ ـ حزب الشعب الجمهوري: ٣٤, ١٩٪.

٣ ـ حزب الطريق القويم: ٦, ٩٪.

٤ ـ حزب الحركة القومية: ٤, ٨٪.

٥ ـ حزب الشباب: ٢, ٧٪.

٦ ـ حزب ديمقراطية الشعب الكردي «دهب»: ٢, ٦٪.

٧ ـ حزب الوطن الأم: ٢, ٥٪.

٨ ـ حزب السعادة: ٥, ٢٪.

٩ ـ حزب اليسار الديمقراطي: ٢, ١٪.

١٠ ـ حزب تركيا الجديدة: ١, ١٪.

ولم يحصل أي من الأحزاب الثمانية الباقية على نسبة ١٪ من أصوات الناخبين.

بتلك النتائج لم ينجح غير حزبين فقط في تخطي حاجز الـ ١٠٪ المطلوبة للحصول على مقاعد فى البرلمان، وهما حزبا العدالة والتنمية، والشعب الجمهوري، ومن ثم حصدا كافة مقاعد البرلمان، باستثناء تلك التي نالها المستقلون كل حسب نسبة الأصوات التي نالها، وقد خصم منها ٩ مقاعد فاز بها مستقلون. وكان توزيع إجمالي مقاعد البرلمان التركي (٥٥٠ مقعدًا) على النحو التالي:

١ ـ حزب العدالة والتنمية : ٣٦٣ مقعداً .

٢ ـ حزب الشعب الجمهوري : ١٧٨ مقعداً .

٣ ـ المستقلون : ٩ مقاعد .

وبتلك النتائج تكون هذه الانتخابات قد شهدت ظواهر جديدة تعرفها تركيا للمرة الأولى في تاريخها المعاصر ، أبرزها :

١ ـ وصول حزب ـ وهو العدالة والتنمية ـ للسلطة وهناك دعوى قضائية مرفوعة ضده لإغلاقه من جانب المدعي العام الجمهوري لمحكمة الاستئناف آنذاك صبيح قناة أوغلو .

٢ ـ وصول حزب ـ وهو «العدالة والتنمية» ـ للسلطة بواسطة الانتخابات وشخص رئيس وزرائه غير معروف ؛ نظرا لأن رئيسه رجب طيب أردوغان منع من خوض الانتخابات .

٣ ـ بقاء نسبة كبيرة من الناخبين (٤٥٪) غير ممثلة في البرلمان بسبب النظام الانتخابى الذي يلزم كل حزب بالحصول على ١٠٪ من الأصوات لنيل التمثيل البرلماني .

٤ ـ وصول حزب للسلطة بعد تأسيسه بـ ١٥ شهرا فقط ، حيث تم إنشاء حزب العدالة والتنمية في ٨ أغسطس ٢٠٠١ .

٥ ـ فوز حزبين فقط في الانتخابات .

٦ ـ فشل جميع أحزاب الحكومة الائتلافية في الفوز بأي مقعد .

٧ ـ دخول أول حزب شيوعي الانتخابات (الحزب الشيوعي) .

٨ ـ إعلان رئيس حزب استقالته قبل إعلان النتائج النهائية الرسمية ، وهو ما انطبق على سلوك زعيم حزب الحركة القومية دولت بهشلي (تراجع عنها فيما بعد) .

٩ ـ فشل حزب يقود المعارضة فى الحصول على نسبة الـ ١٠٪ ، وهو ما انطبق على حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر .

١٠ ـ خوض مالك وسائل إعلام متعددة الانتخابات ، وهو ما فعله جيم أوزان زعيم حزب الشباب .

يمكن إجمال أسباب الانتصار الكبير الذي حققه حزب العدالة في عاملين رئيسيين **الأول**: فشل الآخرين، ورفض الناخبين لمعظم رموز الحركة السياسية من القادة التقليديين، **والثاني**: هو اجتهاد الحزب وحسن إدارته للحملة الانتخابية، خاصة في إقناع الناخبين باختياره. ومن الضروري إيضاح ملامح الفترة ما بين تحديد موعد الانتخابات وإجرائها حتى نفهم طبيعة الإنجاز الذي حققه حزب العدالة ومقدماته. وتمثلت هذه الملامح في الآتي:

أولاً: تعمق الأزمة السياسية بسبب عدد من التطورات، أبرزها:

١ ـ محاولة بعض الأحزاب ـ مثل حزبي الوطن الأم، وتركيا الجديدة ـ تأجيل الانتخابات، وتهديد الرئيس أحمد نجدت سيزار بحل البرلمان إذا ما تراجع عن قراره السابق بإجراء انتخابات عامة مبكرة فى ٣ نوفمبر بدلا من الموعد الدوري في عام ٢٠٠٤.

٢ ـ نشوب أزمات ثنائية داخل الائتلاف الحاكم مثل ما حدث بين رئيس الوزراء بولنت أجاويد ونائبه مسعود يلماظ، وبين يلماظ ودولت بهشلي زعيم حزب الحركة القومية.

ثانيا: تحذيرات متصاعدة من جانب أجاويد من خطورة إجراء الانتخابات المبكرة رغم معارضته للتراجع عن موعدها والعودة إلى الموعد الأصلي المقرر سلفا، حيث توقع فوز حزب العدالة والتنمية الذي وصفه بالإسلامي، وما لذلك من خطورة ـ حسب وجهة نظره ـ على النظام العلماني في البلاد.

ثالثا: انضمام كمال درويش وزير الاقتصاد السابق الذي كان يوصف بقيصر الاقتصاد إلى حزب الشعب الجمهوري، وفشل محاولته لتوحيد أحزاب يسار الوسط الرئيسة ـ وهي: الشعب الجمهوري، واليسار الديمقراطي، وتركيا الجديدة ـ تحت مظلة حزب الشعب الجمهوري؛ مما أضعف هذا التيار.

رابعا: الصعود الكبير والمريب لشعبية حزب الشباب ذي الميول القومية بزعامة إمبراطور الإعلام جيم أوزان، رغم أن عمر الحزب لم يتجاوز الشهور. وقد استخدم جيم أوزان أمواله الطائلة فى إغراء الناخبين وطرح شعارات قومية، وبرنامجًا مليئًا بالوعود الانتخابية التي هي نتاج حسابات مختلة، وقد جاء هذا الصعود على حساب حزب الحركة القومية الذي كان واثقًا من الفوز فى الانتخابات.

خامسا: فشل أجاويد فى اجتذاب الناخبين بجعل قضية الحرب الأمريكية المحتملة ضد العراق الأولى فى حملته الانتخابية مهاجمًا سياسة واشنطن ومواقفها.

سادسا: اتخاذ الهيئة العليا للانتخابات قرارًا بحظر خوض كل من رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية، ونجم الدين إربكان رئيس الوزراء الإسلامي الأسبق، واثنين من قادة حزب ديمقراطية الشعب (دهب) ـ الموالي للأكراد ـ الانتخابات، ورفع المدعي العام الجمهوري لمحكمة الاستئناف صبيح قناة أوغلو دعوى قضائية لحل حزب العدالة قبل الانتخابات بأيام. غير أن المحكمة الدستورية قررت تأجيل البت فيها إلى ما بعد الانتخابات.

سابعا: هيمنة الأزمة الاقتصادية على الحملة الانتخابية، ومن ثم أصبح من السهل شن هجوم على الحكومة وأحزابها الائتلافية الثلاثة.

ثامنا: تحذيرات قادة الجيش الضمنية من صعود حزب العدالة وفوزه في الانتخابات، لكن المؤسسة العسكرية أكدت ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها، وهو نفس موقف رجال الأعمال الذين خشوا من التأثيرات السلبية لتأجيلها على أوضاع البلاد الاقتصادية.

في ظل ذلك يظل السؤال الرئيس هو: كيف حقق حزب العدالة والتنمية انتصاره الانتخابي الكبير؟ ربما كانت القراءة الأكثر رواجًا في تركيا لما وراء انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٣ نوفمبر هي أن ما حدث كان بمثابة تعبير عن سخط جماهير الأحزاب التقليدية التي احتكرت السلطة وموقع الصدارة في الحياة السياسية لعشرات السنين، وهذا صحيح بشكل جزئي، لكن الرأي الذي يبدو مرجحًا أكثر هو أنه بالإضافة إلى العامل السابق، فإن حزب العدالة نجح في إقناع الجماهير بصدق شعاراته وتوجهاته، ورغبته في التغيير الحقيقي، واجتهد وفق منهج واضح ودقيق لكسب أصوات الناخبين وقد نجح في ذلك.

والقراءة الأولى لنتائج تلك الانتخابات عبر عنها الكاتب فروح ديميرمان بقوله: «الانتخابات لم تسجل أقل من ثورة صامتة من جانب الناخبين الذين يرزحون تحت صعوبات اقتصادية ناجمة عن أزمتين في العامين الأخيرين؛ حيث أطاحوا بأحزاب

الائتلاف الحاكم الثلاثة: اليسار الديمقراطي والوطن الأم والحركة القومية، التي اعتبروها مسئولة عن المحنة الاقتصادية». أما الكاتب يوكسال سويلماز فيرى أنه: «بالإضافة إلى الاحتجاج الهائل على الأحزاب الحاكمة فإن اختيار الناخب كان وراءه شخصية «رجب طيب أردوغان» الوسيم الطويل الذي لم يُجرب من قبل كزعيم للبلاد، وهو الذي ينحدر من أصول متواضعة.. إنه شاب نشط (٤٨ عامًا آنذاك).. ووجه جديد في الساحة السياسية، صورته الجماهيرية تقول إنه واحد منا.. مخلص.. ذو روحية، له كاريزما، مدافع عن الثقافة والقيم التقليدية». وردا على سؤال حول ما إذا كانت الجذور الإسلامية وراء النجاح الكبير لحزب العدالة في الانتخابات، يقول سويلماز: «الإجابة نعم ولا في نفس الوقت، فالإحساس بالإسلام جزء من الثقافة التركية، والأتراك مسلمون، لكنهم مختلفون في درجات تدينهم. وعلى الرغم من أن الكثيرين منهم يخافون الله، لكن لا يمارسون شعائر الدين بشكل يومي، حيث المسلمون المخلصون ليسوا أغلبية في تركيا (أشارت استطلاعات للرأي إلى عكس ذلك، حيث كشفت عن أن ٦٥٪ من الأتراك مسلمون مخلصون)، لكن الأحزاب السياسية ـ بدرجات متفاوتة ـ حاولت استغلال الحساسيات الإسلامية للأتراك، وحزب العدالة ليس حزبًا إسلاميًا رسميًا، بل إن اسمه علمانى، غير أن سمعته كحزب ذي جذور إسلامية اعتبرت ميزة في صورته العامة، مما ساعده في الانتصار الانتخابي. من جانب آخر إذا كان عامل الإسلام حاكمًا في اتخاذ القرار الانتخابي فلماذا فشل حزب السعادة الإسلامي بزعامة نجم الدين إربكان الذي تتلمذ أردوغان على يديه.. من المؤكد أن حزب العدالة قد طور شكلاً أكثر تمدنًا واعتدالاً من الإسلام».

أيا كان الأمر فإنه لا يمكن إغفال حالة السخط العام على الحكومة وأحزابها الثلاثة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، والفساد السياسي والإداري الذي طال رموزًا كبيرة مثل مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم، وتانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم، بالإضافة إلى شيوعه فى أوساط موظفي الدولة. وعلى سبيل المثال فقد أشارت تقارير لمنظمات غير حكومية إلى أن رجل شرطة ـ من بين كل ثلاثة ـ في إسطنبول فاسد وملوث بممارسات غير شرعية. وتجدر الإشارة إلى أن حزب العدالة والتنمية ركز أيضًا فى حملته الانتخابية على محاربة الفساد، بالإضافة إلى تحقيق العدالة بين الأتراك.

وقد طرح مؤسسو الحزب أنفسهم كإصلاحيين مستنيرين مؤمنين بالديمقراطية والعلمانية، لكنهم رفضوا تجريد تركيا من هويتها الإسلامية، ودعوا إلى احترام الدين الذي فشلت العلمانية المتشددة في اقتلاعه من نفوس الأتراك، أو حتى في تهميشه على مدار ما يقرب من ثمانين عامًا. وقد نجح الحزب في استقطاب سياسيين غير ملطخين بالفساد، ومعظمهم من أحزاب يمين الوسط.

ومن عوامل نجاح حزب العدالة أيضًا صموده وزعيمه أردوغان أمام أمواج الاتهامات الدعائية والملاحقات القضائية بما عكس قوة تكوين هذا الحزب الذي طرح نفسه كحزب وسط، وتجنب استدراجه من جانب بعض خصومه إلى معارك جانبية حول الحجاب ومدى تمسكه بالمبادئ الإسلامية. وقد بدا أن الحزب أكثر التحامًا بالجماهير، وذهب أردوغان ومرشحو الحزب إلى القرى والعشوائيات، واختلطوا بساكنيها، واستمعوا إليهم، متجنبين الضجيج الإعلامي في أنقرة وإسطنبول وحملات إعلامية شعواء ضدهم من جانب خصومهم. كما نجح الحزب في طمأنة رجال الأعمال والعمال معا إلى توجهاته الاقتصادية، فضلاً عن تأكيده تمسكه بالمواقف القومية لتركيا تجاه المشكلة القبرصية والتمرد الكردي، وأعلن أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يمثل أحد أهم أولوياته. كما نجح أردوغان وبقية قادة الحزب في نقل صورة إيجابية للحزب إلى الغرب. وتكتمل الصورة بعدم ترك قادة الحزب ـ وعلى رأسهم أردوغان ـ أية فرصة لإظهار وتأكيد الولاء للنظام العلماني ولأبي الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك ليغلق بذلك الباب أمام المتربصين بالحزب.

ويمكن القول: إن نتيجة الانتخابات هي بمثابة «انقلاب أبيض» على العلمانية المتشددة ومستغليها من رموز النخبة الفاسدة، لكن ليست انقلابا على النظام العلماني في المطلق، وربما يكون التعبير المناسب أنها «ثورة إصلاحيات» للنظام تستهدف تخليصه من التطرف الذي يقود لإلغاء الآخر. لكن من الجانب الآخر هي اعتراف بفشل التيار الإسلامي التقليدي في الانتصار على العلمانية والحكم باسم الدين. وثمة من يرى أن نجاح حزب العدالة والتنمية هو محصلة فشل تياري العلمانية المتطرفة والإسلام السياسي اللذين طالما قاد الصراع بينهما إلى حالة من تمزق الهوية في نفوس الأتراك، لكن هذه المسألة تظل نظرية بحتة، ومن الصعب الحكم عليها بدقة حاليًا.

ولقد شملت الحملة الانتخابية صراعًا بين خمسة تيارات هي: التيار القومى، والتيار اليساري، والتيار الإسلامي، وتيار يمين الوسط، وأخيرًا حزب العدالة والتنمية الذي لا يصنف نفسه في إطار التيارات السابقة، ويقول إنه حزب وسط. ووفقا لنتائج الانتخابات، فإن التيار القومي على الرغم من فشل كافة أحزابه فى دخول البرلمان حقق صعودا واضحا بحصول الأحزاب الكبرى الثلاثة التي تمثله ـ وهي الحركة القومية، وحزب الشباب، وحزب ديمقراطية الشعب (دهب) الذي ورث حزب الشعب الديمقراطي (هدب) المعبر عن الأكراد، على ٣٠٪ من أصوات الناخبين مقارنة بحوالي ٢٠٪ في انتخابات عام ١٩٩٩. صحيح أن كلاً منهما حقق فشلاً منفصلاً، لكن في المجمل تعكس النتائج أن هذا التيار بشقيه التركي والكردي قوي، بغض النظر عن فشل أيٍّ من أحزابه في الحصول على نسبة الـ ١٠٪ من أصوات الناخبين اللازمة لنيل التمثيل في البرلمان.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن حزب «الشباب» الجديد بزعامة الملياردير جيم أوزان ـ الذي زايد على حزب الحركة القومية بزعامة دولت بهشلي ـ التهم جزءًا من شعبيته بشعاراته البراقة حول تركيا القوية الساطعة المتفوقة، فعلى الرغم من أن عمره لم يتعد شهورًا فقد استطاع الحصول على ٧,٢٥٪ من أصوات الناخبين مقابل ٨,٣٤٪ لحزب الحركة القومية الذي تم تأسيسه في عام ١٩٦٩. أما حزب «دهب» الكردي فقد حصد ٦,٢٢٪ من أصوات الناخبين مقابل ٤,٧٪ في الانتخابات السابقة لحزب ديمقراطية الشعب (هدب) الذي ورثه في إطار محاولة للهروب من محاولة قضائية لإغلاق (هدب) قبل المشاركة في الانتخابات.

ومن المفارقات الغريبة أن نسبة الـ ١٠٪ التي أصبحت عقبة أمام دخول هذا التيار ـ بشقيه التركي والكردي ـ البرلمان، وضعت لإبعاد الأكراد عن المجلس النيابي كما يرى بعض المراقبين. وفي كل الأحوال، فإن هذه النسبة أصبحت حبلاً التف على رقبة صانعيه، ليس فقط من القوميين، ولكن من أحزاب تياري اليسار ويمين الوسط أيضًا. والغريب أن أغلب الأحزاب الكبرى التي منيت بالفشل في الانتخابات طوقت مبادرة أطلقها حزب تركيا الجديدة بزعامة إسماعيل جيم لتقليل «النسبة العقبة» إلى ٥٪، وبدا كل حزب منها كأنه يستكثر على نفسه أن يُظهر ما يشير إلى ضعفه، علمًا بأن هذه النسبة

كبيرة للغاية بالنظر إلى نظم ديمقراطية أخرى تضع حواجز لدخول برلماناتها لتجنب التشرذم والتفتت في مجمل الساحة السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن أوزان الذي أفل نجمه فيما بعد قد نجح في طرح خطاب جذب إليه قطاعات من الشباب الطامح إلى النجاح والحياة الكريمة تحت راية تركيا المتفوقة التي تعطي ظهرها لأوروبا. ويرجع النجاح الذي حققه إلى تركيزه على الاقتصاد أكثر من السياسة والنعرة القومية المباشرة التي عكسها حزب الحركة القومية فى خطابه السياسي خلال الحملة الانتخابية، ومن هنا يمكن القول إن فشل أوزان في تخطي حاجز الـ ١٠ في المائة بالنظر إلى كونه حزبًا جديدًا يعد نجاحًا بمعايير «بكارة» الممارسة السياسية، بغض النظر عما يراه بعض المحللين من زيف كثير من شعاراته، والأطروحات المبنية على مغالطات فيما يتصل بالخلاص من الأزمة الاقتصادية التي كانت وقتها تهدد مستقبل تركيا، وتمسك بخناق حاضرها. أما ما حدث لبهشلي مع حزبه «الحركة القومية» فهو نوع من الفشل القاتل الذي لا يعالج، ومن هنا كانت مبادرته إلى التنحي عن رئاسة الحزب قبل إعلان النتائج النهائية للانتخابات محل تقدير لدى ناخبيه الذين حاولوا إثناءه عن الاستقالة بمظاهرات أمام مقر حزبه، لكنه رأى أن حجم الفاجعة لا يحتمل الكذب والتجمل على غرار ما يحدث في بعض بلدان العالم الثالث من الهتاف للمهزومين، وتمجيد الفاشلين بتبريرات الهزيمة بشرف وغيرها من شعارات فجة. ويكفي أن بهشلي رأى أمام عينيه حجم تآكل شعبية حزبه بالأرقام من ١٨٪ من أصوات الناخبين في انتخابات عام ١٩٩٩ إلى ٨,٣٤٪ في ٢٠٠١ أي أن الحزب فقد أكثر من نصف قاعدة ناخبيه، مما حرمه من دخول البرلمان، في حين أجريت الانتخابات وهو الحزب الأول من حيث عدد النواب، إذ كان يمثله ١٢٥ نائبا بفارق ٤١ نائبا عن الحزب الذي يليه وهو حزب «الطريق القويم» بزعامة تانسو تشيللر، غير أنه من المدهش أن قيادات الحزب أجبرت بهشلي على العودة لرئاسته فيما بعد في ظل غياب شخصية تجمع أعضاءه حولها.

وفيما يتصل بالتيار الإسلامي الذي عبر عنه حزب السعادة الوريث الشرعي لحزب الفضيلة المنحل، فقد مني بهزيمة تاريخية، فبعد أن حصد ١٥,٤٪ عام ١٩٩٩ لم ينل سوى ٢,٤٨٪ من أصوات الناخبين فى انتخابات ٣ نوفمبر، رغم أن أبا هذا التيار في

تركيا ـ رئيس الوزراء الأسبق نجم الدين إربكان ـ قطع معظم أقاليم البلاد جيئة وذهابًا للترويج له، وتحدى الحظر السياسي المفروض عليه ليخطب مناديًا بانتخاب مرشحي حزب السعادة. ووصل الأمر إلى حد إطلاق فتاوى قيل إنها شرعية بتصويت الأتراك لصالح حزب السعادة، واستخدم إربكان وزعماء حزب السعادة ـ وعلى رأسهم رفيق دربه رجائى قوطان ـ ترسانة من الشعارات الدينية، وانضموا إلى قائمة مهاجمي حزب العدالة وزعيمه رجب طيب أردوغان تلميذ إربكان الذي نبذه وتجنب الوقوع في نفس المصيدة التي سقط فيها أستاذه.

وعند التطرق إلى ما حققه التيار اليساري من نتائج، فنشير أولاً إلى أن الحزب الشيوعي الذي خاض الانتخابات لأول مرة، وراهن بعض المحللين على أنه قد يصبح الحصان الأسود في الانتخابات، قد حقق نتيجة متدنية، ولم تنقذه من الموت السياسي الشعارات التي صكت من الغضب تجاه الوضع الاقتصادى المتأزم في البلاد، أو لرفضه الهيمنة الأمريكية على العالم، رغم أن غالبية الأتراك ساخطون فى الحالتين. ويكفي أنه لم يحصل إلا على ١٩١ , ٠٪ فقط من أصوات الناخبين، وتذيل قائمة الأحزاب الثمانية عشرة المشاركة في الانتخابات. والخلاصة أن النتائج تؤكد عمق أزمة الأحزاب الشيوعية في أغلب بلدان العالم، وتبدو أكثر عمقًا في الدول التي يمثل المسلمون أغلبية سكانها مثل تركيا.

وعكست النتائج أيضًا انخفاض شعبية أحزاب يسار الوسط بالقياس للانتخابات السابقة، على الرغم من تمكن حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بابكال الذي ينتمي لهذا التيار من دخول البرلمان، ومضاعفة غلته من أصوات الناخبين تقريبًا بحصوله على ٣٩ , ١٩٪ مقابل ٧ , ٨٪ في انتخابات عام ١٩٩٩ إلا أن مجمل شعبية تيار يسار الوسط تآكلت بشكل كبير حيث بلغت ٦ , ٢١٪ من الأصوات مقابل حوالى ٣٠٪ في الانتخابات السابقة. ولعل حزبي اليسار الديمقراطي بزعامة رئيس الوزراء بولنت أجاويد، وتركيا الجديدة بزعامة تلميذه إسماعيل جيم قد تعرضا لهزيمة مذلة. ويكفي أن أجاويد الذي حاز لقب رجل تركيا المريض بجدارة أودى بحزبه في هاوية سحيقة حيث انهارت شعبيته من ٢ , ٢٢٪ عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٢ , ١٪ أي إلى أقل من ١٠٪ مما حققه سابقًا، وهنا لا بد من التساؤل: كيف يمكن أن يفقد حزب ٩٠٪ من

شعبيته خلال ٣ سنوات فقط، لولا أنه أصيب بما يشبه العمى الكامل على الساحة السياسية وارتكب أخطاء قاتلة؟ قد يقول البعض إن أجاويد سبق أن حذر من إجراء انتخابات مبكرة ستقود إلى كارثة بالنسبة لأحزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة (اليسار الديمقراطي إضافة إلى حزبي الحركة القومية، والوطن الأم) غير أن إجراء الانتخابات في موعدها المقرر سابقًا وهو عام ٢٠٠٤ لا يعني أنه كان سينقذ حزبه من تجرع هذه الهزيمة وهو في خريف عمره، وله تاريخ حافل في الحياة السياسية لا يخلو من مواقف ساطعة، ويحوز بسببها تقدير قطاعات من أبناء الشعب التركي. وهنا نتوقف أمام إصرار أجاويد على الاحتفاظ بقيادة الحزب والحكومة رغم مرضه، والدور الذي لعبته زوجته «رهشان هانم» التي وصفت بأنها رجل تركيا القوي في تسيير أمور البلاد والعباد. ويكفي أن أجاويد تجاهل استطلاعات الرأي، وتخيل أنه بإمكانه سحر الرأي العام بالحديث عن المؤامرة التي تعرض لها حزبه من جانب الثلاثي الذي شارك في تمرد يوليو ضده، وهم وزير الخارجية الأسبق إسماعيل جيم، وحسام الدين أوزكان نائب رئيس الحزب السابق، وكمال درويش وزير الاقتصاد السابق، عندما تعرض الحزب إلى الانشطار، وانضم نصف عدد نوابه في البرلمان إلى حزب «تركيا الجديدة» الذي شكّله جيم.

وهنا نشير إلى الفشل الآخر الخطير لجيم الذي دفع ثمن تخلي درويش عنه، والقراءة غير الصحيحة للساحة السياسية، فلم يكن مقنعًا فى طرحه بشأن تركيا الجديدة التي يريدها فكانت كارثة حصول الحزب على ١,١٪ من الأصوات. كما أن كونه وزيرًا في الحكومة المغضوب عليها صنفه بين القدماء وليس الجدد. وهكذا شارك جيم بحساباته الخاطئة وأجاويد بتعاميه عن الحقائق فيما حدث لتيار اليسار من تراجع. ولا نظن أنه لو تمكن كمال درويش من توحيد أحزاب تيار يسار الوسط تحت راية حزب بايكال لكان بإمكان هذه الأحزاب تحقيق نتائج أفضل، وربما يكون السبب درويش نفسه الذي تحول في نهاية الحملة الانتخابية من رمز لانتعاش الاقتصاد التركي أو إنقاذه إلى أحد عوامل الأزمة بسياسات صندوق النقد الدولي التي أشرف على تنفيذها، وأدت إلى تزايد البطالة، وكرست النفوذ الأمريكي أكثر، بما وصف بأنه قد يقيد حركة تركيا في سياستها الخارجية ويدفعها إلى مواقف لا تريدها في محيطها الإقليمي.

وبالنسبة لتيار يمين الوسط الذي يمثله حزبا الطريق القويم، والوطن الأم، فنتائجه ليست أقل سوءًا، ففي الانتخابات السابقة حصل على حوالي ٢٦٪ من الأصوات مقابل ١٤,٦٪ في هذه الانتخابات. وهنا نشير إلى هيمنة هذين الحزبين على الحياة السياسية في البلاد منذ تأسيسهما عام ١٩٨٣، ولقد كان لا بد من اختفاء زعيمي الحزبين مسعود يلماظ وتانسو تشيللر الملطخة سيرتاهما بالفضائح والفساد منذ فترة طويلة، لكنهما كابرا وناورا، ولم ينقذهما تصعيد الهجوم على حزب العدالة والتنمية بدعوى محاولة إنقاذ البلاد من التطرف الإسلامي والانقلاب على العلمانية.

وبعد إعلان الفوز الكبير لحزب العدالة والتنمية في انتخابات ٣ نوفمبر بساعات، طالب أردوغان أعضاء الحزب وناخبيه بعدم المبالغة في الاحتفال بالانتصار، وأمر بفض احتفاليات صاخبة أمام مقار الحزب في أنقرة وإسطنبول. وكان أول تصريح له بعد ظهور النتيجة بشكل غير رسمي ـ واعتراف زعماء أحزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة بالهزيمة ـ أن الحزب متمسك بالدستور الذي ينص على أن تركيا دولة ديمقراطية علمانية، وأن مهام كافة المؤسسات واضحة وفقًا للدستور. وطمأن أردوغان المؤسسة العسكرية بقوله: «الجيش قرة أعيننا، ويجب ألا يتدخل أي طرف بيننا وبينه». ووصف أردوغان الحجاب بأنه مجرد غطاء للرأس وليس رمزًا أيديولوچيا واستشهد بوجود محجبات بين أعضاء حزب الشعب الجمهوري المعارض. وحرص أردوغان على تأكيد التنسيق مع المعارضة البرلمانية المتمثلة في حزب الشعب الجمهوري، حيث التقى زعيم الحزب دينيز بايكال، وأكد أن الحكومة الجديدة ستنسق مع حزب الشعب الجمهوري في الدورة البرلمانية المقبلة. كما أكد أن الحكومة الجديدة لن تدعم توجيه ضربات عسكرية للعراق ما لم يكن هناك تفويض من الأمم المتحدة بذلك، وأكد الحزب بوضوح أن مشروعه الأساسي هو الحلم الأوروبي لتركيا.

وفي اليوم التالي أكد أردوغان أن تركيز الحكومة الجديدة سينصب على حل كافة المشكلات الاقتصادية، ومكافحة الفساد الإداري، وأنه سيتم حل مشكلة الحجاب المتمثلة في حظر دخول الطالبات المحجبات الجامعات، ومنع عمل المحجبات في الوظائف الحكومية، وذلك في إطار ما أسماه بـ «توافق وطني». وأظهر أردوغان قربه من الشعب في يوم ٦/ ١١/ ٢٠٠٢ بذهابه إلى منطقة «مامك» العشوائية، واختياره

أسرة فقيرة بشكل عشوائي لتناول طعام الإفطار الرمضاني معها. وبعد أسبوع من إجراء الانتخابات ـ وبالتحديد يوم ١٠ نوفمبر ـ زار أردوغان وبرفقته قيادات الحزب ضريح الزعيم مصطفى كمال أتاتورك، وأصدر الحزب بيانًا أكد فيه تمسكه بمبادئ أتاتورك العلمانية، وأشاد بدوره في بناء تركيا الحديثة. وقبل تشكيل الحكومة بدأ الحديث عن اتجاه حزب العدالة والتنمية لتعديل الدستور لتمكين أردوغان من تولي منصب رئيس الوزراء الذي حرم منه؛ نظرًا لأنه ليس عضوًا بالبرلمان، وبدأت التكهنات حول رئيس الوزراء المقبل، وأخذ عبد الله جول النائب الأول لأردوغان في رئاسة الحزب في الظهور إعلاميًا شيئًا فشيئًا. وعلى الصعيد الخارجي أبدت الولايات المتحدة دعمها لحزب العدالة بشكل واضح وصريح، حيث صرح السفير الأمريكي في أنقرة روبرت بيرسون بأن إدارة الرئيس جورج بوش تتطلع إلى العمل البنَّاء مع الحكومة التي سيشكلها حزب العدالة في سعيها إلى تحقيق جدول أعمال إصلاحاتها الطموح. واعتبر بيرسون أن فوز الحزب جاء نتيجة لتصويت الناخبين لصالح التغيير، وإعطاء الفرصة لقيادة جديدة للحكم في إطار علماني ديمقراطي دستوري ومجهود أقوى لمكافحة الفساد. ووعد بيرسون بتوفير «شبكة أمان أمريكية» للاقتصاد التركي بحيث يعود إلى عهد الرخاء.

وفي ١٦ نوفمبر تم تكليف عبد الله جول بتشكيل الحكومة الجديدة. وقد تم ذلك التكليف ضمن السياق الدستوري والواقعي التالي: فنظرا لأن أردوغان زعيم الحزب ليس عضوا في البرلمان كان عليه أن يطرح على الرئيس أحمد نجدت سيزار مرشحًا لتولي منصب رئيس الوزراء، وحتى يتجنب أزمة في حالة رفض مرشحه من جانب الرئيس، عرض أردوغان على سيزار ثلاثة أسماء هم: عبد الله جول، ووجدي جونول، القاضي السابق والمعروف بميوله العلمانية، وعبد القادر أكسو وزير الداخلية الأسبق في عهد حكومتي مسعود يلماظ ونجم الدين إربكان. ورغم أن الترجيحات كانت تميل لجونول الذي يرتبط بعلاقة زمالة دراسة مع الرئيس، والوحيد من بين المرشحين الثلاثة الذي لا ترتدي زوجته الحجاب، فإن سيزار اختار جول لأسباب لم يكشف عنها، وإن كان من المعتقد أنه رأى أن الرجل هو الأكثر كفاءة بين المرشحين الثلاثة، خاصة أنه خبير بالشأن الاقتصادي.

وفي اليوم التالي لتكليفه بتشكيل الحكومة حدد جول أولويات حكومته في الآتي:

١ ـ رفع معايير الديمقراطية في البلاد.

٢ ـ الوصول باقتصاد تركيا إلى مستوى الدول الغنية.

٣ ـ إعادة توزيع موارد البلاد بشكل عادل على الشعب بما يذيب الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

وأعلن جول أن الحكومة الجديدة ستذهل القادة الأوروبيين باتخاذ خطوات جادة تبرز للعالم أن تركيا دولة مسلمة ديمقراطية معاصرة، بحيث تكون نموذجًا لبقية الدول الإسلامية تأخذ طريقها نحو العضوية الكاملة للاتحاد الأوروبي.

***

obeikandl.com